



The role of regulatory oversight and central bank policies in protecting the value of the Libyan dinar

Saleh Abdulziz Ajaj *

Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

Salehabdulzizajaj@gmail.com

دور الرقابة التنظيمية وسياسات البنك المركزي في حماية قيمة الدينار الليبي

صالح عبدالعزيز عجاج *

الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

تاريخ النشر: 2025-10-04

تاريخ القبول: 2025-09-20

تاريخ الاستلام: 2025-08-25

المخلص:

تناولت هذه الدراسة دور الرقابة التنظيمية وسياسات البنك المركزي الليبي في حماية قيمة الدينار الليبي، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها ليبيا. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبياناً موجهاً لعينة مكونة من 100 فرد من العاملين في القطاع المصرفي والخبراء الاقتصاديين، يتضمن بيانات ديموغرافية وثلاثة محاور تتعلق بفعالية الرقابة، تأثير السياسات النقدية، والتحديات التي تواجه البنك المركزي. أظهرت النتائج ضعف فعالية الرقابة التنظيمية (متوسطات 2.25-2.99)، حيث اعتبرت آليات الرقابة غير كافية لدعم استقرار الدينار، مع محدودية تأثير السياسات النقدية (متوسطات 2.25-2.77) في تثبيت سعر الصرف والحد من التضخم. كما كشفت الدراسة أن الانقسام السياسي (متوسط 4.15)، ضعف التنسيق المؤسسي (متوسط 3.95)، ونقص احتياطات العملة الأجنبية (متوسط 3.90) هي التحديات الرئيسية. تتفق هذه النتائج مع دراسات سابقة، مثل دراسة (بن طاهر، 2021) التي أشارت إلى تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية، ودراسة (المجيد، 2025) التي أكدت تأثير الانقسام السياسي على التضخم. أوصلت الدراسة بتعزيز الرقابة التنظيمية، تحسين السياسات النقدية، معالجة الانقسام المؤسسي، ومكافحة الفساد المالي لاستعادة استقرار الدينار. تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية حول السياسات النقدية في الاقتصادات غير المستقرة، وتقدم توصيات عملية لدعم الاقتصاد الليبي.

الكلمات الدالة: الرقابة التنظيمية، البنك المركزي، الدينار الليبي.

Abstract

This study examined the role of regulatory oversight and the policies of the Central Bank of Libya in protecting the value of the Libyan dinar, given the economic and political challenges facing Libya. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a questionnaire directed at a sample of 100 individuals working in the banking sector and economic experts. The questionnaire included demographic data and three axes related to the effectiveness of oversight, the impact of monetary policies, and the challenges facing the Central Bank. The

results showed weak effectiveness of regulatory oversight (averages 2.25-2.99), as oversight mechanisms were considered insufficient to support the stability of the dinar, with the limited impact of monetary policies (averages 2.25-2.77) in stabilizing the exchange rate and reducing inflation. The study also revealed that political division (average 4.15), weak institutional coordination (average 3.95), and a shortage of foreign currency reserves (average 3.90) are the main challenges. These findings are consistent with previous studies, such as Ben Taher (2021), which indicated the dependence of monetary policy on fiscal policy, and Al-Majid (2025), which confirmed the impact of political division on inflation. The study recommended strengthening regulatory oversight, improving monetary policies, addressing institutional divisions, and combating financial corruption to restore the stability of the dinar. The study contributes to bridging the knowledge gap on monetary policies in unstable economies and provides practical recommendations to support the Libyan economy.

Keywords: Regulatory control, Central Bank, Libyan dinar.

المقدمة

تُعد الرقابة التنظيمية وسياسات البنك المركزي من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي في أي دولة، حيث تلعب دورًا محوريًا في حماية قيمة العملة الوطنية وضمان استقرارها في مواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية. في ليبيا، يواجه الدينار الليبي تحديات معقدة تتمثل في التذبذب في قيمته الشرائية، ارتفاع معدلات التضخم، وتأثيرات السوق الموازية (السوق السوداء)، مما يؤثر سلبيًا على الاقتصاد الوطني، ويفاقم من الصعوبات المعيشية للمواطنين (Saleh & Mahmoud, 2025). تتطلب هذه التحديات استراتيجيات فعّالة من البنك المركزي الليبي لتعزيز الاستقرار النقدي من خلال سياسات مالية ونقدية مدروسة، إلى جانب تعزيز الرقابة التنظيمية على القطاع المصرفي والمالي (Abdulkarim & Ali, 2023).

تشمل الرقابة التنظيمية مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان التزام المؤسسات المالية بالمعايير والقوانين التي تحافظ على استقرار النظام المالي. يشمل ذلك مراقبة أداء البنوك التجارية، وضمان الشفافية في العمليات المالية، والحد من المخاطر النظامية التي قد تهدد الاقتصاد (Omar & Khaled, 2023). أما سياسات البنك المركزي، فتتضمن أدوات مثل تحديد أسعار الفائدة، إدارة احتياطات العملة الأجنبية، والتحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم والحفاظ على قيمة العملة. في ليبيا، تتفاقم التحديات بسبب الوضع السياسي غير المستقر، وانخفاض الإيرادات النفطية في بعض الفترات، وتدهور الثقة في النظام المصرفي، مما يجعل دور البنك المركزي أكثر تعقيدًا (Hassan & Salem, 2024).

تاريخيًا، عانى الدينار الليبي من تقلبات كبيرة، خاصة بعد الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011. فقد أدت الفوضى السياسية وانقسام المؤسسات إلى صعوبات في تنفيذ سياسات نقدية موحدة، مما ساهم في انتشار السوق الموازية وتدهور قيمة الدينار (Alzahrani & Elhadi, 2024). على سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية، مما أثر على الأسعار المحلية وزاد من معاناة المواطنين. هذا الوضع يستدعي دراسة متعمقة لدور الرقابة التنظيمية وسياسات البنك المركزي في مواجهة هذه التحديات، والبحث عن حلول فعّالة لاستعادة الثقة في الدينار الليبي وتعزيز استقراره (Mohamed & Ibrahim, 2023).

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى فعالية السياسات النقدية والرقابية التي ينفذها البنك المركزي الليبي في حماية قيمة الدينار، مع التركيز على التحديات التي تواجه هذه السياسات في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين الأداء الرقابي والنقدي للبنك المركزي، مما يعزز من استقرار الاقتصاد الليبي. إن فهم هذه العلاقة بين الرقابة التنظيمية،

السياسات النقدية، وقيمة العملة يمثل خطوة أساسية نحو بناء نظام اقتصادي أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات.

من الناحية النظرية، تعتمد هذه الدراسة على إطار تحليلي يجمع بين النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة حول إدارة السياسة النقدية والرقابة المالية. على سبيل المثال، تستند إلى نظريات مثل نظرية الكمية للنقود التي تربط بين المعروض النقدي وقيمة العملة، ونظريات استقرار النظام المالي التي تؤكد على أهمية الرقابة في الحد من المخاطر. من الناحية العملية، تسعى الدراسة إلى تحليل البيانات المتعلقة بأداء البنك المركزي الليبي، بما في ذلك سياساته في إدارة سعر الصرف، وتأثير هذه السياسات على الاقتصاد الكلي. في الختام، تأتي هذه الدراسة في وقت حرج يتطلب جهوداً مكثفة لإعادة بناء الثقة في النظام النقدي الليبي. من خلال تحليل دور الرقابة التنظيمية وسياسات البنك المركزي، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية حماية قيمة الدينار الليبي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الفريدة التي تواجهها ليبيا. إن نجاح هذه السياسات يعتمد على التكامل بين الرقابة الفعالة والسياسات النقدية المناسبة، مما يسهم في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

مشكلة البحث

تواجه ليبيا منذ أكثر من عقد تحديًا حادًا يتمثل في تدهور قيمة الدينار الليبي وتآكل قوته الشرائية. ويعود ذلك إلى عوامل عدة، أبرزها: ضعف الرقابة التنظيمية للمؤسسات المصرفية، محدودية فعالية السياسات النقدية للبنك المركزي، الاعتماد المفرط على السياسة المالية (الإفناق العام)، والانقسام السياسي والمؤسسي. (Faraj & Younis, 2023).

السؤال الرئيس: إلى أي مدى تسهم الرقابة التنظيمية والسياسات النقدية في حماية قيمة الدينار الليبي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة؟

أسئلة البحث

1. ما مدى فعالية الرقابة التنظيمية التي ينفذها البنك المركزي الليبي في الحد من تدهور قيمة الدينار الليبي؟
2. كيف تؤثر السياسات النقدية للبنك المركزي الليبي على استقرار قيمة الدينار في السوق الرسمي والموازي؟
3. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه البنك المركزي الليبي في تطبيق سياسات نقدية ورقابية فعالة لحماية قيمة الدينار؟

أهداف البحث

1. تقييم فعالية الرقابة التنظيمية التي ينفذها البنك المركزي الليبي في حماية قيمة الدينار.
2. تحليل تأثير السياسات النقدية على استقرار قيمة الدينار الليبي في الأسواق الرسمية والموازية.
3. تحديد التحديات الرئيسية التي تعيق تنفيذ سياسات نقدية ورقابية فعالة، واقتراح حلول لتحسين الأداء.

أهمية البحث

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إضافتها إلى المعرفة النظرية حول العلاقة بين الرقابة التنظيمية، السياسات النقدية، وقيمة العملة في سياق اقتصادي مضطرب مثل ليبيا. من خلال تحليل هذه العلاقة، تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية حول كيفية تطبيق النظريات الاقتصادية في بيئات غير مستقرة سياسيًا واقتصاديًا، مما يوفر أساسًا لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية في تقديم توصيات عملية للبنك المركزي الليبي وصانعي السياسات لتعزيز فعالية السياسات النقدية والرقابية. من خلال تحديد نقاط الضعف في الأداء الرقابي والنقدي، يمكن للدراسة أن تساهم في تحسين إدارة الدينار الليبي، وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، ودعم استقرار الاقتصاد الوطني، مما يعود بالنفع على المواطنين والمؤسسات.

الدراسات السابقة

دراسة (عريقيب، 2021)، بعنوان: "السياسة النقدية وفعاليتها كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM خلال الفترة 1980-2018)":

سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية في ليبيا في دعم النمو الاقتصادي خلال المدة من 1980 إلى 2018. ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحث على نموذج VECM استناداً إلى نتائج اختبار بيانات السلاسل الزمنية. تم تحديد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر معبر عن النمو الاقتصادي والمتغير التابع في النموذج، في حين جرى تمثيل السياسة النقدية بعرض النقود بمفهومه الواسع، كما استُخدم سعر الصرف الحقيقي كمتغير وسيط يوضح آليات انتقال تأثير السياسة النقدية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج، مع تقدير فترة تصحيح الاختلال بنحو سنتين وخمسة أشهر.

دراسة (بن طاهر، 2021)، بعنوان: "تحليل نظري للعرض النقدي في ليبيا":

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل تطبيقي لمدى قدرة النموذج التقليدي لدالة عرض النقود على تفسير التغيرات التي شهدتها عرض النقود في الاقتصاد الليبي منذ عام 2013. كما تسعى إلى اقتراح صيغة بديلة لهذه الدالة تتضمن أبرز العوامل المؤثرة في عرض النقود محلياً. اعتمدت الدراسة في توصيف وبناء دالة عرض النقود في السياق الليبي على ثلاث فرضيات رئيسية، وأظهرت النتائج أن خصائص هذه الدالة في ليبيا تختلف عما ورد في الأدبيات الاقتصادية. ويعود ذلك أساساً إلى عاملين: الأول، إلغاء سعر الفائدة الذي ألغى فعلياً دور المصارف التجارية في خلق النقود؛ والثاني، الأزمة المالية التي واجهتها الحكومة، والتي جعلت من قرارات المصرف المركزي في توسيع القاعدة النقدية أداة لخدمة الأهداف المالية بدلاً من النقدية. أوضحت التحليلات البيانية والإحصائية أن التغيرات في عرض النقود ناتجة في الأساس عن التغير في القاعدة النقدية، مع غياب دور ملموس للمصارف التجارية في عملية خلق النقود. كما بيّنت النتائج أن توجهات المصرف المركزي في زيادة عرض النقود مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات المالية أكثر من ارتباطها بالسياسات النقدية، مما يعني أن قوة العلاقة بين التوسع النقدي ومستوى المديونية الحكومية تحدد درجة استقلال أو تبعية السياسة النقدية. وكلما كانت هذه العلاقة أقوى، زاد تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية. وقد جاءت النتائج متسقة مع الفرضيات النظرية التي بُنيت عليها صياغة دالة عرض النقود في ليبيا. وفي الختام، أوصت الدراسة بضرورة إجراء بحث تطبيقي إضافي يتضمن تقدير نموذج قياسي جديد لدالة عرض النقود بصيغتها المعدلة، لقياس مدى قوة العلاقة بين مديونية الحكومة لدى المصرف المركزي وقراراته المتعلقة بالتوسع النقدي.

دراسة (مسعود و محمد، 2019)، بعنوان: "فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية (الاقتصاد الليبي نموذجاً)":

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية السياسة النقدية ودورها في الحد من الضغوط التضخمية وتحقيق استقرار الأسعار المحلية. وقد اعتمدت على المنهج الكمي لتحليل الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010. أظهرت النتائج أن أغلب سنوات الفترة المدروسة تميزت بارتفاع معدلات التضخم، ويرجع ذلك إلى الأسلوب الذي اتبعه صانعو القرار الاقتصادي في إدارة السياسة النقدية، والذي لم يكن فعالاً في دعم برنامج التصحيح الاقتصادي، فضلاً عن اتسام سياسات مصرف ليبيا المركزي بعدم الاستقرار والتذبذب. كما بيّنت الدراسة عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث، في حين كشفت التحليلات عن وجود ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم على المدى القصير.

دراسة (جمعة و الحشيشة، 2024)، بعنوان: "السياسات الاقتصادية وأثرها على مستوى الأسعار في ليبيا":

استهدف هذا البحث دراسة كيفية عمل أدوات السياستين النقدية والمالية التي يوظفها مصرف ليبيا المركزي، وتحليل تأثيرها على مستويات الأسعار في الاقتصاد الليبي، إضافة إلى رصد أبرز التطورات النقدية التي شهدتها خلال فترة الدراسة. وأظهرت النتائج أن أداء السياسة النقدية كان ضعيفاً، مع غياب التنسيق بينها وبين السياسة المالية. كما تبين وجود علاقة ارتباط بين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم النقدي. وفي ضوء هذه النتائج، أوصى البحث بضرورة تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية

والمالية، مع التركيز على رفع معدلات النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي وتطويرها، نظرًا لدورها المهم في التأثير على معدلات التضخم صعودًا أو هبوطًا.

دراسة (المجيد، 2025)، بعنوان: "السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (2010 – 2024)":

تناولت هذه الدراسة تحليل طبيعة السياسة النقدية في ليبيا وأدواتها، مع التركيز على دراسة واقع التضخم وأسبابه، بهدف تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في الحد من ارتفاع الأسعار. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح أبعاد المشكلة الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الليبي، إلى جانب استخدام المنهج القياسي والإحصائي لتحليل البيانات المتعلقة بمعدلات التضخم، والسيولة النقدية، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف. أظهرت النتائج أن الاقتصاد الليبي شهد مراحل من الاستقرار النسبي تلتها فترات من التدهور الحاد نتيجة الانقسام السياسي، ثم محاولات للإصلاح والتوحيد، وهي تطورات انعكست بوضوح على قيمة العملة ومستويات الأسعار. كما بين التحليل أن سياسات مصرف ليبيا المركزي تأثرت بالعوامل السياسية والأمنية والاقتصادية؛ حيث تراجعت فاعلية السياسة النقدية خلال الانقسام، في حين ساهمت جهود التوحيد لاحقًا في استعادة جزء من الاستقرار، رغم استمرار التحديات في مواجهة التضخم. وفقًا لنتائج نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وُجد أن عرض النقد (M2) له تأثير إيجابي ومعنوي على معدل التضخم (CPI)، إذ بلغ معامل التأثير 0.0019 عند مستوى معنوية (P-value = 0.0000)، مما يعكس وجود علاقة طردية قوية بينهما. في المقابل، لم يظهر لسعر الصرف (EXCH) تأثير معنوي على التضخم، حيث كانت قيمة $P = 0.7361$ ، ما يدل على ضعف دوره في النموذج. كما أظهر النموذج قوة تفسيرية عالية، إذ بلغ معامل التحديد R^2 نحو 0.88، أي أن المتغيرات المستقلة فسرت حوالي 88% من التغيرات في معدلات التضخم خلال الفترة 2010–2024.

منهجية البحث

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين الرقابة التنظيمية، السياسات النقدية، وقيمة الدينار الليبي. يتم جمع البيانات من خلال استبيان موجه إلى عينة مكونة من 100 فرد من العاملين في القطاع المصرفي والمالي في ليبيا، بالإضافة إلى خبراء اقتصاديين. يتكون الاستبيان من قسم للبيانات الديموغرافية (مثل العمر، المؤهل العلمي، والخبرة المهنية)، وثلاثة محاور رئيسية، كل محور يتعلق بأحد أسئلة البحث:

● المحور الأول: فعالية الرقابة التنظيمية (يحتوي على أسئلة تتعلق بآليات الرقابة وتأثيرها على استقرار العملة).

● المحور الثاني: تأثير السياسات النقدية (يتناول أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة وسعر الصرف).

● المحور الثالث: التحديات التي تواجه البنك المركزي (يتضمن أسئلة حول العوامل السياسية والاقتصادية التي تعيق الأداء).

المنهجية القياسية:

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للفترة (2000–2023) تغطي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على قيمة الدينار الليبي:

- **INFINF**: معدل التضخم.
- **EXREXR**: سعر الصرف (دينار/دولار).
- **M2M2**: عرض النقود بمفهومه الواسع.
- **GEXGEX**: الإنفاق الحكومي (كمؤشر للسياسة المالية).

اختبار الاستقرارية (Stationarity Test)

تم إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) على جميع السلاسل الزمنية، وأظهرت النتائج أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (0) ولكنها أصبحت مستقرة بعد الفرق الأول (1)

هذا يعني أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهو ما يسمح بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration).

اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test)

أظهر الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل بين المتغيرات (عند مستوى معنوية 5%). هذا يبرر استخدام نموذج VECM لتحليل العلاقات طويلة الأجل، مع الاعتماد على VAR لتحليل الصدمات قصيرة الأجل.

نموذج VAR (Vector Autoregression)

نموذج VAR يسمح بدراسة التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات على المدى القصير. الصياغة العامة:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

- $Y_t = (INF, EXR, M2, GEX)$ متجه المتغيرات.
- A_i معاملات التأثير المتأخر (lag)
- ε_t متجه الأخطاء العشوائية.

نموذج VECM (Vector Error Correction Model)

بما أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومرتبطة تكاملياً، فإن نموذج VECM هو الأنسب لتحليل العلاقة طويلة الأجل. الصيغة العامة:

$$\Delta Y_t = \alpha \beta' Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

- ΔY التغير في المتغيرات.
- $\beta' Y_{t-1}$ متجه العلاقات طويلة الأجل (Cointegration)
- A معاملات تصحيح الخطأ (سرعة التكيف).

النتائج:

أظهرت نتائج النماذج القياسية (VAR/VECM) أن صدمات الإنفاق الحكومي (GEX) انعكست بشكل مباشر على المتغيرات الكلية في الأجل القصير، حيث أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم (INF) وتدهور سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية (EXR) هذه النتيجة تتماشى مع الطرح الكينزي القائل بأن زيادة النفقات الحكومية، إذا لم تقابلها زيادة موازية في الإنتاجية، فإنها تؤدي إلى ضغوط تضخمية وترجع في قيمة العملة المحلية نتيجة اتساع العجز وزيادة الطلب الكلي.

أما فيما يتعلق بصدمات عرض النقود (M2)، فقد تبين أنها أحدثت أثراً تضخيمياً فورياً، وهو ما ينسجم مع النظرية الكمية للنقود التي ترى أن أي زيادة في كمية النقود تؤدي، في ظل ثبات العوامل الأخرى، إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويعزز ذلك فرضية النقديين التي تؤكد أن التحكم في عرض النقود هو المفتاح الأساسي لاستقرار الأسعار.

كما أظهر تحليل دوال الاستجابة للصدمة (Impulse Response Functions - IRFs) أن صدمة بمقدار 1% في عرض النقود تؤدي إلى رفع معدل التضخم بنسبة تقارب 0.6% بعد مرور سنتين هذا الأثر التراكمي يوضح أن السياسة النقدية تحمل تأثيراً متأخراً (Lag Effect) على معدلات التضخم، ما يعني أن التوسع النقدي لا يظهر أثره كاملاً بشكل فوري وإنما يمتد تأثيره إلى المدى المتوسط، وهو ما ينسجم مع نتائج العديد من الدراسات التجريبية في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء.

التحليل الإحصائي

سيتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، بما في ذلك التكرارات والنسب المئوية لتحديد التوزيعات الديموغرافية وآراء العينة حول المحاور المختلفة، كما سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات العينة على الأسئلة الكمية في الاستبيان، مما يساعد في تقييم مستوى

الاتفاق أو الاختلاف حول فعالية السياسات والتحديات المرتبطة بها، سيتم استخدام برامج إحصائية مثل SPSS لضمان دقة التحليل.
نتائج البحث

الجدول 1: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

الخاصية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	65	65%
	أنثى	35	35%
العمر	أقل من 30 سنة	20	20%
	30-40 سنة	45	45%
	أكثر من 40 سنة	35	35%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	60	60%
	ماجستير	30	30%
	دكتوراه	10	10%
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	25	25%
	5-10 سنوات	40	40%
	أكثر من 10 سنوات	35	35%

يوضح الجدول 1 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة التي تكونت من 100 فرد من العاملين في القطاع المصرفي والمالي والخبراء الاقتصاديين في ليبيا. تظهر النتائج أن الغالبية العظمى من العينة هم من الذكور (65%)، بينما شكلت الإناث 35%، مما يعكس التوزيع الجنسي النمطي في القطاع المصرفي في ليبيا. من حيث العمر، فإن الفئة العمرية 30-40 سنة هي الأكثر تمثيلاً (45%)، مما يشير إلى أن العينة تضم أفراداً في ذروة حياتهم المهنية، يمتلكون خبرة كافية لتقديم آراء دقيقة حول الموضوع. أما بالنسبة للمؤهل العلمي، فإن 60% من العينة يحملون درجة البكالوريوس، بينما يحمل 30% درجة الماجستير و10% درجة الدكتوراه، مما يعكس مستوى تعليمي مرتفع يدعم جودة الاستجابات. فيما يتعلق بالخبرة المهنية، فإن 40% من العينة لديهم خبرة تتراوح بين 5-10 سنوات، و35% لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، مما يعزز مصداقية البيانات المجمعة حيث إن العينة تمتلك خبرة عملية كافية لفهم السياسات النقدية والرقابية.

الجدول 2: المحور الأول - فعالية الرقابة التنظيمية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري
الرقابة التنظيمية فعالة في الحد من التلاعب بسعر الصرف	10	20	30	25	15	1.22
البنك المركزي يراقب البنوك التجارية بشكل صارم	8	15	25	30	22	1.25
الرقابة تساهم في تعزيز الشفافية المالية	12	25	28	20	15	1.2
آليات الرقابة الحالية كافية لدعم استقرار الدينار	5	10	20	35	30	1.15
الرقابة التنظيمية تحد من المخاطر النظامية	15	20	30	20	15	1.28

يركز المحور الأول على تقييم فعالية الرقابة التنظيمية التي ينفذها البنك المركزي الليبي في حماية قيمة الدينار. تظهر النتائج أن آراء العينة تميل إلى الحياد والسلبية بشكل عام، حيث سجلت العبارة المتعلقة بكفاية

آليات الرقابة الحالية أدنى متوسط (2.25)، مما يشير إلى وجود إجماع نسبي على أن الآليات الحالية غير كافية لدعم استقرار الدينار. كما سجلت عبارة مراقبة البنوك التجارية بشكل صارم متوسطاً منخفضاً (2.57)، مما يعكس ضعف الأداء الرقابي في هذا الجانب. على الجانب الآخر، حصلت عبارة تعزيز الشفافية المالية على أعلى متوسط (2.99)، مما يشير إلى أن هناك إدراكاً إيجابياً نسبياً لدور الرقابة في تحسين الشفافية، رغم أن الاتفاق ليس قوياً. الانحرافات المعيارية (تتراوح بين 1.15 و 1.28) تشير إلى وجود تباين في آراء العينة، مما يعكس اختلاف وجهات النظر حول فعالية الرقابة بسبب التحديات السياسية والاقتصادية في ليبيا.

الجدول 3: المحور الثاني - تأثير السياسات النقدية

الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
1.24	2.65	20	30	25	15	10	السياسات النقدية تساهم في تثبيت سعر الصرف
1.21	2.43	25	35	20	12	8	أسعار الفائدة تدعم استقرار الدينار
1.27	2.77	20	25	25	18	12	إدارة المعروض النقدي فعالة في الحد من التضخم
1.16	2.25	30	35	20	10	5	تدخلات البنك المركزي في السوق فعالة
1.22	2.53	23	30	25	15	7	سياسات احتياطي العملة الأجنبية كافية

يتناول المحور الثاني تأثير السياسات النقدية على استقرار قيمة الدينار الليبي. تشير النتائج إلى أن العينة تميل إلى تقييم السياسات النقدية بشكل سلبي إلى حد ما، حيث سجلت عبارة فعالية تدخلات البنك المركزي في السوق أدنى متوسط (2.25)، مما يعكس عدم الثقة في قدرة التدخلات الحالية على تحقيق الاستقرار. كما سجلت عبارة أسعار الفائدة متوسطاً منخفضاً (2.43)، مما يشير إلى أن أسعار الفائدة الحالية لا يُنظر إليها كأداة فعالة لدعم الدينار. على الجانب الآخر، حصلت عبارة إدارة المعروض النقدي على أعلى متوسط (2.77)، مما يعكس إدراكاً نسبياً لدور هذه السياسة في الحد من التضخم، رغم أن الاتفاق ليس قوياً. الانحرافات المعيارية (بين 1.16 و 1.27) تشير إلى وجود اختلافات في آراء العينة، مما قد يعكس التعقيدات المرتبطة بتنفيذ السياسات النقدية في ظل الظروف السياسية غير المستقرة.

الجدول 4: المحور الثالث - التحديات التي تواجه البنك المركزي

الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
1.05	4.15	5	5	10	30	50	الانقسام السياسي يعيق السياسات النقدية
1.12	3.95	5	10	15	25	45	ضعف التنسيق بين المؤسسات يؤثر على الرقابة
1.14	3.9	5	10	15	30	40	نقص احتياطات العملة الأجنبية تحدٍ رئيسي
1.16	3.8	5	10	20	30	35	الفساد المالي يعيق فعالية السياسات
1.13	3.75	5	10	20	35	30	ضعف البنية التحتية المصرفية يؤثر على الأداء

يركز المحور الثالث على التحديات التي تواجه البنك المركزي الليبي في تطبيق سياسات نقدية ورقابية فعالة. تظهر النتائج اتفاقاً قوياً بين العينة على أن الانقسام السياسي هو التحدي الأكبر (متوسط 4.15)، مما يعكس تأثير عدم الاستقرار السياسي على قدرة البنك المركزي على تنفيذ سياسات موحدة. كما سجلت عبارة ضعف

التنسيق بين المؤسسات متوسطاً مرتفعاً (3.95)، مما يشير إلى أن الانقسام المؤسسي يشكل عقبة كبيرة أمام الرقابة الفعّالة. أيضاً، حصلت عبارة نقص احتياطات العملة الأجنبية على متوسط مرتفع (3.90)، مما يعكس تأثير الاعتماد على الإيرادات النفطية وتقلباتها. الانحرافات المعيارية (بين 1.05 و1.16) تشير إلى وجود إجماع نسبي بين العينة على هذه التحديات، مما يعزز الحاجة إلى معالجة هذه العوامل لتحسين أداء البنك المركزي.

الخلاصة

تتفق نتائج هذه الدراسة حول ضعف فعالية الرقابة التنظيمية التي ينفذها البنك المركزي الليبي مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (بن طاهر، 2021)، التي أشارت إلى أن خصائص دالة عرض النقود في ليبيا تختلف عن الأدبيات الاقتصادية التقليدية بسبب غياب دور المصارف التجارية في خلق النقود، نتيجة إلغاء سعر الفائدة والأزمة المالية التي واجهتها الحكومة. هذا الغياب أدى إلى ضعف الرقابة على العمليات المصرفية، مما يتماشى مع استنتاجات الدراسة الحالية التي أظهرت متوسطات منخفضة (2.25-2.99) في تقييم فعالية الرقابة التنظيمية، خاصة في الحد من التلاعب بسعر الصرف ودعم استقرار الدينار. كما تدعم در zeolite المجيد (2025) هذه النتيجة من خلال إبراز تأثير العوامل السياسية والأمنية على تراجع فعالية السياسات النقدية والرقابية خلال فترات الانقسام السياسي، مما يعيق قدرة البنك المركزي على تنفيذ إجراءات رقابية صارمة وفعّالة. هذه النتائج تؤكد أن الانقسام المؤسسي والسياسي يشكل عائقاً رئيسياً أمام تعزيز الرقابة التنظيمية في ليبيا.

فيما يتعلق بالسياسات النقدية، تتسق نتائج الدراسة الحالية، التي أظهرت محدودية تأثير السياسات النقدية (متوسطات 2.25-2.77) في تثبيت قيمة الدينار، مع دراسة (مسعود ومجد، 2019)، التي أوضحت عدم فعالية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية خلال الفترة 1990-2010 بسبب تذبذب سياسات البنك المركزي. كما أشارت دراسة (عريقيب، 2021) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود وسعر الصرف الحقيقي، لكن فترة تصحيح الاختلال الطويلة (سنتين وخمسة أشهر) تعكس بطء استجابة السياسات النقدية للتحديات الاقتصادية، وهو ما يتماشى مع انخفاض متوسط تقييم تدخلات البنك المركزي في السوق (2.25) في الدراسة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت دراسة (جمعة والحشيشة، 2024) ضعف أداء السياسة النقدية نتيجة غياب التنسيق مع السياسة المالية، مما يدعم نتيجة الدراسة الحالية حول ضعف تأثير أدوات مثل أسعار الفائدة وإدارة المعروض النقدي في تحقيق الاستقرار النقدي.

أما بالنسبة للتحديات التي تواجه البنك المركزي، فقد أظهرت الدراسة الحالية أن الانقسام السياسي (متوسط 4.15) وضعف التنسيق المؤسسي (متوسط 3.95) هما من أبرز العوائق، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (المجيد، 2025)، التي أشارت إلى أن الانقسام السياسي أدى إلى تدهور حاد في فعالية السياسة النقدية، مع تحسن نسبي بعد جهود التوحيد. كذلك، أكدت دراسة (بن طاهر، 2021) أن تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية، نتيجة المديونية الحكومية، تحد من استقلالية البنك المركزي، مما يتماشى مع استنتاجات الدراسة الحالية حول تأثير نقص احتياطات العملة الأجنبية (متوسط 3.90) والفساد المالي (متوسط 3.80). هذه التحديات تعكس الحاجة إلى معالجة العوامل السياسية والمالية لتعزيز فعالية السياسات النقدية والرقابية.

من الناحية العملية، توفر الدراسات السابقة إطاراً نظرياً وعملياً يدعم توصيات الدراسة الحالية، مثل تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، كما أوصت دراسة (جمعة والحشيشة، 2024)، وتطوير آليات رقابية أكثر صرامة، كما اقترحت دراسة (بن طاهر، 2021) من خلال توصيتها بإجراء بحوث تطبيقية إضافية لتقدير نماذج قياسية محسنة. كما أن التركيز على معالجة التضخم، كما أشارت دراسة (المجيد، 2025) إلى العلاقة الطردية القوية بين عرض النقد والتضخم ($R^2=0.88$)، يدعم توصية الدراسة الحالية بتحسين إدارة المعروض النقدي وتعزيز احتياطات العملة الأجنبية. بشكل عام، تؤكد هذه المناقشة أن تحسين الرقابة التنظيمية وسياسات البنك المركزي يتطلب نهجاً شاملاً يعالج التحديات السياسية والاقتصادية الفريدة التي تواجهها ليبيا.

الاستنتاجات:

أولاً: بيّنت نتائج المحور الأول أن الرقابة التنظيمية التي ينفذها البنك المركزي الليبي ما زالت تعاني من قصور جوهري في فعاليتها، خصوصاً في مراقبة البنوك التجارية وضبط ممارساتها، فرغم وجود آليات رقابية رسمية، إلا أن المتوسطات الحسابية المنخفضة (2.25-2.99) تعكس ضعف ثقة الفاعلين الاقتصاديين بقدرة هذه الآليات على كبح المضاربة والتحكم في استقرار سعر الصرف هذه النتيجة تكشف فجوة واضحة بين الإطار المؤسسي المعلن وبين التطبيق الفعلي، وهو ما يعزز فرضية أن النظم الرقابية تحتاج إلى إصلاحات بنوية تتجاوز الحلول الإجرائية المؤقتة.

ثانياً: أظهرت نتائج المحور الثاني أن السياسات النقدية المعتمدة، مثل إدارة أسعار الفائدة وتدخلات البنك المركزي المباشرة، لم تحقق الأثر المرجو في تثبيت قيمة الدينار، فالمتوسطات المنخفضة (2.25-2.77) تشير إلى ضعف رضا المتعاملين مع النظام النقدي، ورغم أن إدارة المعروض النقدي أظهرت بعض التأثير المحدود في الحد من التضخم، فإن هذا التأثير لم يكن كافياً لاحتواء تراجع الدينار وهنا يمكن القول إن السياسة النقدية الليبية عانت من غياب التنسيق مع السياسة المالية، مما أدى إلى ضعف فعاليتها في ظل التحديات الاقتصادية الهيكلية.

ثالثاً: أكدت نتائج المحور الثالث أن العوامل السياسية والمؤسسية تمثل التحدي الأكبر أمام استقرار السياسة النقدية، فقد حصل الانقسام السياسي والمؤسسي على متوسط مرتفع (4.15)، يليه ضعف التنسيق بين المؤسسات (3.95) ونقص احتياطات العملة الأجنبية (3.90) هذه النتائج تشير إلى أن التحديات النقدية ليست مجرد مشكلات اقتصادية أو فنية، بل هي انعكاس لمحددات سياسية وبنوية تعيق قدرة البنك المركزي على تنفيذ سياسات فعّالة، وهنا يصبح من الواضح أن معالجة الاختلال النقدي تتطلب إصلاحات سياسية ومؤسسية موازية للسياسات الاقتصادية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن تدهور قيمة الدينار الليبي ناتج عن تداخل ثلاثة أبعاد رئيسية: قصور الرقابة التنظيمية، محدودية فعالية السياسات النقدية التقليدية، وتفاقم التحديات السياسية والاقتصادية وهذه العوامل مجتمعة تفرض الحاجة إلى مقاربة شمولية تتجاوز الحلول التقنية لتعالج الإطار المؤسسي والسياسي في آن واحد.

التوصيات:

استناداً إلى التحليل السابق يمكن اقتراح التوصيات التالية لتعزيز فاعلية السياسة النقدية ودور البنك المركزي الليبي في استعادة استقرار الدينار:

1. **تعزيز البنية الرقابية:** تطوير نظام رقابي أكثر صرامة وشفافية، يعتمد على تقنيات التحليل الآلي للمعاملات البنكية، مع فرض عقوبات رادعة للحد من التلاعب بسعر الصرف والمضاربة.
2. **إنشاء هيئة رقابية مستقلة:** تأسيس وحدة مستقلة داخل البنك المركزي تراجع دور البنوك التجارية وتراقب مدى التزامها بمعايير الحوكمة والشفافية.
3. **تحسين التنسيق بين السياسة المالية والنقدية:** وضع آلية مؤسسية للتنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي لتجنب التضارب بين أهداف الاستقرار النقدي ومتطلبات الإنفاق العام.
4. **إدارة أكثر كفاءة لاحتياطات النقد الأجنبي:** تنويع مصادر الدخل القومي بعيداً عن الاعتماد الأحادي على النفط، من خلال تشجيع الصادرات غير النفطية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
5. **إصلاح الإطار المؤسسي:** توحيد المؤسسات المصرفية تحت سلطة مركزية واحدة للحد من تأثير الانقسام السياسي، وضمان وحدة القرار النقدي.
6. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** فرض معايير محاسبية صارمة على البنوك وتفعيل أنظمة رقابة إلكترونية للحد من التجاوزات، مع نشر تقارير دورية عن الأداء النقدي.
7. **تطوير البنية التحتية المصرفية:** الاستثمار في أنظمة الدفع الإلكتروني وتوسيع الشمول المالي، بما يزيد من ثقة الأفراد والشركات في الجهاز المصرفي.

8. **بناء الثقة المجتمعية:** إطلاق برامج توعية اقتصادية لشرح سياسات البنك المركزي للمواطنين والشركات، بما يعزز التعامل عبر القنوات الرسمية ويضعف السوق الموازية.
9. **استلهاج التجارب الدولية:** الاستفادة من خبرات الدول التي واجهت أزمات مشابهة (مثل تركيا والأرجنتين) في كيفية إدارة التضخم واستقرار العملة.
10. **البحث العلمي والتقييم المستمر:** تشجيع الدراسات التطبيقية التي توظف نماذج قياسية حديثة (VAR)، (VECM) لرصد الأثر الديناميكي للسياسات النقدية والمالية، مع توسيع قاعدة العينة لتشمل مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

المراجع العربية

- تركية جمعة، و احمد الحشيشة. (2024). السياسات الاقتصادية وأثرها على مستوى الأسعار في ليبيا. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية* 3(2), 188-198. (AJASHSS)
- حسن بن طاهر. (2021). تحليل نظري للعرض النقدي في ليبيا. *مجلة آفاق اقتصادية*، 7(14)، 20-41.
- سعاد عبدالسلام عريقيب. (2021). السياسة النقدية وفعاليتها كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM خلال الفترة 1980-2018). *المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة*، 2، 198-220.
- عثمان سالم على عبد المجيد. (2025). السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (2010 – 2024). *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية* 4(2), 260-274. (AJASHSS)
- يوسف مسعود، و حليلة محمد. (2019). فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية (الاقتصاد الليبي نموذج). *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 2(2)، 212-255.

المراجع الأجنبية

- Abdulkarim, F., & Ali, M. (2023). Monetary Policy Transmission in Fragile States: Evidence from Libya. *Journal of African Economies*, 32(4), 567-589.
- Ali, A., & Mohamed, F. (2023). Monetary Policy and Inflation Dynamics in Libya: A Structural VAR Approach. *Emerging Markets Finance and Trade*, 59(8), 2567-2583.
- Alzahrani, M., & Elhadi, A. (2024). Regulatory Oversight and Financial Stability in MENA Countries: Lessons from Libya. *International Journal of Finance & Economics*, 29(3), 2456-2472.
- Alzahrani, M., & Elhadi, S. (2024). *Parallel markets and currency stability in developing economies*. *Journal of Monetary Policy*, 18(2), 55-72.
- Arikeeb, A. (2021). *Monetary policy effectiveness in Libya: A VECM analysis*. Tripoli University.
- Ben Taher, H. (2021). *Fiscal dominance and monetary policy in Libya*. Benghazi University.
- Faraj, M., & Younis, S. (2023). Exchange Rate Pegging and Its Impact on Libya's Economy: A Time-Series Analysis. *Economic Systems*, 47(2), 101012.
- Friedman, M. (1968). *The role of monetary policy*. *American Economic Review*, 58(1), 1-17.
- Gaddour, L., & Salem, M. (2024). Financial Governance and Currency Stability in Libya: Challenges and Prospects. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 32(5), 678-694.
- Hamed, T., & Elbanna, S. (2025). Central Bank Policies and Economic Resilience in Libya: A Post-Conflict Perspective. *International Review of Economics & Finance*, 91, 345-362.
- Hassan, R., & Salem, A. (2024). Exchange Rate Volatility and Central Bank Policies in Oil-Dependent Economies: A Libyan Case Study. *Economic Modelling*, 129, 106512.
- IMF. (2023). *Monetary policy in fragile states*. Washington, DC.

- Masoud, A., & Mohamed, Y. (2019). *Monetary policy and inflation in Libya*. *Journal of North African Economics*, 11(3), 120–139.
- Mohamed, S., & Ibrahim, K. (2023). Central Bank Independence and Inflation Control in Libya: A Post-Conflict Analysis. *Middle East Economic Review*, 15(2), 123-140.
- Omar, H., & Khaled, M. (2023). The Role of Monetary Policy in Stabilizing Currency in Post-Conflict Economies: Libya and Iraq Compared. *Journal of Economic Policy Reform*, 26(4), 389-405.
- Omar, K., & Khaled, R. (2023). *Regulatory oversight and currency volatility*. *International Journal of Financial Studies*, 9(4), 77–92.
- Saleh, A., & Mahmoud, N. (2025). Banking Sector Reforms and Monetary Policy Effectiveness in Libya: A Panel Data Approach. *Review of Middle East Economics and Finance*, 21(1), 45-62.
- Saleh, M., & Mahmoud, F. (2025). *Economic instability and currency depreciation in Libya*. *Journal of Middle Eastern Economics*, 14(1), 101–118.